العلاقات السعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي "الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية نموذجاً"

محمد ثروت فكرى[1]
sayed08@gmail.com

أولا: المقدمة:

يشهد العالم في عصرنا الحالي الكثيرمن التطورات على جميع الأصعدة سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي أو على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي والمجتمعي والعسكري وغيرها من المجالات التي تتنافس فيها الأنظمة والدول وتحاول جميع النظم السياسية في العالم أن تواكب هذا التطور في شتى المجالات على اختلافها مستعينة في ذلك بأحدث وسائل العصر المتوفرة والتي تعد خلاصة وعصارة ما توصل اليه العقل البشري في مختلف العلوم والفنون وهذا نابعا من إرادة النظم السياسية والشعوب في الوصول إلى ما يحقق لها التنمية المستدامة والرفاهية والتي تسلك لها الأنظمة السياسية كل طريق وتطرق لها كل باب في بحث دائم ودؤوب عما يحقق رفاهية الشعوب والمجتمعات التي تحكمها تلك الأنظمة على اختلافها وفي سبيل ذلك اتجهت بعض الأنظمة والحكومات إلى المشاركة فيما بينها محاولة الوصول إلى أقصى قدر من التعاون بما يحقق المصلحة المشتركة وقامت في سبيل ذلك باتخاذ خطوات حثيثة أثمرت عنها اتفاقيات دولية وإقليمية في شتى المجالات وقد تم التركيز في هذا البحث على إحدى تلك الاتفاقيات وهي الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تم الاتفاق عليها انطلاقا من رغبة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والأهداف

1 – باحث دكتوراه – كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

الواردة في النظام الأساسي للمجلس إلزامية إلى تنمية علاقات التعاون القائمة بينها في مختلف المجالات وتحقيقا لأهداف الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2001م التي تسعى من خلالها الدول الأعضاء إلى تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي من خلال المشاركة والموائمة في وضع تشريعات وأسس قانونية متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية رغبة من الدول الأعضاء في تعزيز اقتصادها وتعزيز الخطوات التي تم اتخاذها لإقامة الوحدة الاقتصادية فيما بينها والتي ترجمت إلى قرار المجلس الأعلى في دورته السادسة والثلاثين التي أقيمت بالرياض بتاريخ 2015/12/09،10م المتضمن تفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال جميع المتطلبات اللازمة لإقرارالاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون الخليجي والتوقيع عليها وهذا ما سوف تناوله في هذا البحث بدراسة بنود الاتفاقية وكذلك الأنظمة والتشريعات التي وضعتها المملكة العربية السعودية المتمثلة في نظام ضريبة السلع الانتقائية ولائحته التنفيذية والأسس التشريعية التي بني عليها والتي أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر(المبادئ القضائية المستخلصة من قرارات اللجان الزكوية والضريبية ، [1]قرارات مجلس الوزراء ذات الصلة بالأنظمة الزكوية والضريبية،المعاييرالمحاسبية الدولية والوطنية،أراء الفقه القانوني والمحاسبي ، التعاميم والقرارات والأدلة الاسترشادية الصادرة من الهيئة العامة للزكاة والدخل) في المملكة العربية السعودية التي تطبق في أحكامها الشريعة الإسلامية حيث نصت المادة (7) من النظام الأساسي للحكم (يستمد الحكم في المملكة العربية

[1] مروة محمد عبدالمنعم ، الثقافة السياسية والاستقرار السياسى: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (2004-2020)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة ،العدد الحادى عشر، يوليو 2021.

السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله وهما الحاكمتان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة) وبما أن جباية الزكاة والضرائب من المهام الرئيسية للدولة حيث تعد أحد مصادر الدخل الهامة والتي أولتها المملكة عناية كبيرة حيث أنها تعد أحد أهداف المملكة التي تصبوا لتحقيقها من خلال رؤية 2030 التي تهدف من خلالها المملكة إلى تنويع مصادر الدخل والسياسات التي تنتهجها في سبيل تحقيق ذلك وضريبة السلع الانتقائية (سلع الرفاهية) والتي تعتبرها المملكة سلع ترفيهية وليست سلع أساسية وهذا ما سوف يتم تناوله في الدراسة بشكل مفصل.

التعاون السياسي والاقتصادي بين المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي يعد أمرا حيويا ومهمًا للغاية في إطار العلاقات الإقليمية بين هذه الدول، تشكل دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الدول العربية في منطقة الخليج العربي، وتتألف من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وعمان والكويت،ويستند التعاون السياسي بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى الروابط القوية التاريخية والثقافية والدينية التي تربط هذه الدول ببعضها البعض، يهدف التعاون السياسي إلى تعزيز الاستقرار السياسي والأمن في المنطقة، وتعزيز التعاون في مجالات مثل الدفاع والأمن والشؤون الخارجية.

من الناحية الاقتصادية تلعب السعودية دوراً رئيسيا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس،حيث تعتمد هذه الدول بشكل كبير على النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، وتعمل على تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والاستثمار،حيث تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 بهدف تعزيز التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دوله،تعقد الدول الأعضاء اجتماعات

دورية لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك واتخاذ القرارات الهامة، كما تعمل الدول الأعضاء على تبادل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعد مبادرة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي وتنويعه بعيدًا عن الاعتماد الكامل على النفط، أحد المجالات الرئيسية التي تدعمها دول مجلس التعاون الخليجي، تتضمن هذه المبادرة تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا والسياحة والتعليم والصناعات البديلة،وفي السنوات الأخيرة، شهد التعاون السياسي والاقتصادي بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي تطورات هامة، تم توقيع العديد من الاتفاقيات والمذكرات التفاهم لتعزيزالتعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والنقل واللوجستيات، والتكنولوجيا، والتعليم، والثقافة، [1]كما تم تنفيذ مشاريع مشتركة ذات أهمية استراتيجية، مثل مشروع قناة الملك سلمان ومشروعات التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية،وبهذا التعاون الوثيق، تتطلع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، وتحويلها إلى مركز عالمي للأعمال والاستثمار والابتكار ،ومن المتوقع أن يستمر التعاون السياسي والاقتصادي بين هذه الدول في المستقبل، مما يعزز التكامل الإقليمي ويعود بالفائدة على جميع الأطراف المشاركة.

بالإضافة إلى التعاون السياسي والاقتصادي، تشمل علاقات السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي أيضًا تعاونًا في المجالات الأمنية والدفاعية، حيث تهدف هذه الجهود

---

[1] عبدالعزيزالعنزى،الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005–2015)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، العدد الثانى ، إبريل ،2022.

المشتركة إلى تعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة التهديدات المشتركة، بما في ذلك التطرف والإرهاب والتدخلات الخارجية غير المرغوب فيها، ويتم تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ التدريبات العسكرية المشتركة، إلى جانب تعزيز التعاون في مجال الدفاع الجوي والبحري،علاوة على ذلك، يتم التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي بين السعودية ودول المجلس من خلال تطوير البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار،حيث تم إطلاق مشروعات ضخمة في البنية التحتية مثل الموانئ والمطارات والطرق السريعة والسكك الحديدية، مما يعزز ربط الدول بشكل أكبر وتيسير حركة البضائع والأفراد بينها.

حيث تعد قطاعات الطاقة والبتروكيماويات من أبرز المجالات التي يتم التركيز عليها في التعاون الاقتصادي بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي،حيث تعتبر السعودية والإمارات العربية المتحدة منتجين رئيسيين للنفط والغاز، وتعزز التعاون بينهما في مجالات مثل تطوير حقول النفط والغاز وتكنولوجيا الطاقة المتجددة والبتروكيماويات، ويتم تبادل الخبرات والمعرفة وتنفيذ المشاريع المشتركة في هذه القطاعات، مما يعود بالفائدة على الدول الأعضاء ويعزز دورها على الصعيد العالمي.

بالإضافة إلى التعاون الثنائي، تلعب السعودية دوراً هاماً في تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي في المجموعة بأكملها، تتمثل أحد الأمثلة على ذلك في إطلاق قرار توحيد السياسات الجمركية لدول المجلس ابتداءً من عام 2015، بهدف تعزيز التجارة الحرة وتبسيط الإجراءات الجمركية بين الدول الأعضاء، ويعمل المجلس أيضًا على تعزيز التعاون في مجالات أخرى مثل التعليم والثقافة والسياحة والصحة، بهدف تعزيز التعلاقات الثقافية وتبادل المعرفة والتجارب بين الدول الأعضاء،حيث تهدف هذه

الجهود المشتركة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء وتعزيز دور المجلس ككيان إقليمي قوي، وتعتبر دولة السعودية، نظرا لحجم اقتصادها ودورها الإقليمي البارز، شريكا رئيسيا في هذه الجهود وتسعى إلى تعزيز استقرار المنطقة وتحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالى اتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي تمثل أداة هامة لتعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون المشترك بين الدول الأعضاء،حيث تهدف الاتفاقية إلى تحقيق توحيد السياسات الضريبية وتنسيق الجهود في مجال الضرائب الانتقائية بين الدول الأعضاء، وتشمل السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، حيث تعتبر الاتفاقية مهمة لعدة أسباب منها توحيد السياسات الضريبية حيث يساهم التوحيد في تحقيق تنسيق أكبر في تطبيق الضرائب الانتقائية في المنطقة، يتم تحديد السلع والخدمات التي تخضع للضريبة ومعدلات الضريبة عليها بشكل موحد، مما يعزز الاستقرار والتنبؤية للشركات والمستثمرين في المنطقة، تعزيز التجارة الحرة من خلال تحقيق توحيد السياسات الضريبية، يتم تقليل العوائق التجارية وتشجيع حركة البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء، يزيد ذلك من فرص الاستثمار ويعزز التجارة الحرة في المنطقة، مما يعود بالفائدة على الاقتصادات الوطنية ويعزز التنمية المستدامة،تعزيز المنافسة العادلة حيث يساهم التوحيد في إنشاء بيئة تنافسية عادلة بين الشركات في الدول الأعضاء، بوجود سياسات ضريبية موحدة، يتم تجنب التنافسية الناجمة عن اختلافات الضرائب، وبالتالي يتم تعزيز المنافسة العادلة وتحقيق توازن أفضل في السوق،جذب الاستثمارات حيث يعزز التوحيد الجاذبية الاقتصادية للمنطقة ويسهل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،حيث عندما يكون

هناك استقرار في السياسات الضريبية وتوحيد في المعايير، يشعر المستثمرون بالثقة والتيسير في اتخاذ قرارات الاستثمار، مما يعزز تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة،تعزيز التعاون الاقتصادي حيث يعمل التوحيد على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتعزيز دور مجلس التعاون الخليجي ككيان اقتصادي إقليمي، ويمكن للتعاون الضريبي أن يؤدي إلى تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء، ويعزز التعاون في مجالات أخرى مثل الجمارك والتجارة والاستثمار.

ولا شك في أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة وثيقة وتبادلية ومؤثرة في العالم كله، أما في الوطن العربي فالأمر يأخذ أبعاداً أعظم وأشمل وأشد أثراً، ولا يمكن الفصل بينهما حتى إذا أردنا أن نحقق تقدماً على الصعيد السياسي فلابد منه على الصعيد الاقتصادي،فضلاعن الصعد الأخرى ولاسيما الاجتماعية منها، وتجنب وقوع الأزمة من خلال جذب مزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية خاصة فى ظل تهئية البيئة والمناخ التشريعى والقضاء على التحديات والعقبات التى تواجة عملية الاستثمارات وجعل هناك مرونة اقتصادية فى التعامل والقضاء على البيروقراطية تماماً.

the Higher Institute for Specific Stu

ثانياً: مشكلة الدراسة:

ينتج عن فرض وتطبيق الضريبة العديد من الآثارعلى المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك، التضخم، الاستثمار، الأسعار وفى المملكة العربية السعودية كونها إحدى الدول التي تطبق هذه الضريبة بداية من عام2018 مالية على الطبيعي أن تكون هناك آثار اقتصادية على الاقتصاد السعودي وكذلك آثاراًعلى ميزانية الدولة السعودية تختلف حدة هذه الآثار المالية والاقتصادية من عام لآخر وفق لتغير الظروف والمستجدات.

وتكمن المشكلة البحثية في هذه الدراسة في محاولة معرفة المستجدات التي شهدتها المملكة العربية السعودية وتغيرات سياسية علي الساحة العربية تجاة دول مجلس التعاون الخليجى فالسياسة الخارجية للدول تتغير عادة وفقاً للمستجدات والمتغيرات التى تحيط بها، لذا تسعي الدراسة إلي الإجابة علي التساؤل الرئيس التالي:

ما دور العلاقات السعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي فى دعم الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية ؟

ثالثاً: تساؤلات الدراسة :

يسعى الباحث إلى محاولة الإجابة على التساؤلات التالية :

1- هل يوجد وعي كافي للمكلفين بأداء ضريبة السلع الانتقائية بالتشريعات والأنظمة التي وضعتها المملكة العربية السعودية وكيفية المحاسبة؟

2- ما مدى عدالة السياسات التي تنتهجها المملكة وطرق ووسائل المحاسبة الضريبية والأنظمة والتشريعات التي وضعتها لتنظيم جباية ضريبة السلع الانتقائية؟

3- هل لضريبة السلع الانتقائية تأثيرا سياسيا واقتصاديا على المملكة العربية السعودية؟

4- هل الأنظمة والتشريعات الخاصة بضريبة السلع الانتقائية التي وضعتها المملكة العربية السعودية كافية لتحقيق رؤية 2030م باعتبارها احدى مصادر تنوع الدخل للملكة؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة الحالية مما تتناوله في طياتها من التشريعات والأنظمة الخاصة بموضوع الدراسة في إطار شمولي توعوي مفصل لما تضمنته تلك الأنظمة والتشريعات الخاصة بضريبة السلع الانتقائية والتي يستفيد منها كل أطراف عملية المحاسبة الضريبية سواء كان المنتج للسلع الانتقائية أو المستورد لها وصولا إلى المستهلك وذلك لحداثة تلك الأنظمة والتشريعات في المملكة العربية السعودية وقلة الدراسات المقدمة في هذا الموضوع وباعتبارها لم تلقى حظا وافراً من المؤلفات المتخصصة في هذ المجال في المملكة العربية السعودية بإسهاب في هذا الموضوع .

تكمن أهمية الدراسة فى التعرف على ماهية ونشأة الضريبة الانتقائية وضوابط تطبيقها فى المملكة العربية السعودية وبيان الآثار الاقتصادية الناتجة عن تطبيقها على الاقتصاد السعودي، على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك، والادخار، والإنتاج والأسعار، وتوزيع الدخل وكذا آثار تطبيق ضريبة الانتقائية على ميزانية الدولة السعودية أهمها زيادة جانب الإيرادات وما له من دور كبير في تخفيف العبء عن كاهل الخزينة العامة للدولة، حيث يرجع سبب تطبيق ضريبة القيمة

المضافة إلى مواجهة الاحتياجات المتزايدة من الإيرادات لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة فى غالبية بلدان العالم.

خامساً: أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة فى الأتى :

1- التعرف على ماهية الضريبة الانتقائية وأهدافها وآلياتها.

2- تحديد ضوابط تطبيق الضريبة الانتقائية فى المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى .

3-بيان الأثار الاقتصادية لتطبيق الضريبة الانتقائية والسياسية بين المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون .

4-الربط بين نظام ضريبة السلع الانتقائية السعودي ولائحته التنفيذية وبين الاتفاقية الموحدة لضريبة السلع الانتقائية لدول مجلس التعاون الخليجي.

5-تقديم دراسة تحليلية لنظام ضريبة السلع الانتقائية في المملكة العربية السعودية لربطها باللوائح التنفيذية وما تتضمنه من قواعد وإجراءات وتعليمات ومبادئ تنفيذية وإجرائية بالمواد الأساسية والأصولية بالأنظمة والتشريعات وربطها بالنصوص الواردة في الاتفاقية الموجدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون الخليجي لتكون مساعداً وميسراً ومعينا في فهم النظام وضمان سلامة الإجراءات للمكلفين الخاضعين لهذه الضريبة.

سادساً: فروض الدراسة :

من المتوقع وجود تأثيرات سلبية على المتغيرات الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية نتيجة فرض الضريبة الانتقائية فيمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب ارتفاع الأسعار، وتقل معدلات الاستهلاك، وتقل فرص الاستثمار.

ومن المتوقع أيضا أن تكون هناك زيادة فى إيرادات الميزانية السعودية عند فرض الضريبة مما يقلل من حدة الضغط على الميزانية العامة للدولة ويعزز جانب الإيرادات ويساعد الدولة على الإنفاق لإشباع الحاجات العامة وذلك يتماشى مع رؤية 2030.

1- توجد علاقة سببية مباشرة بين فرض الضريبة ومعدل النمو الاقتصادي.

2-هناك علاقة بين القرار السياسي ومشاريع التكتلات الإقليمية والعالمية والأسواق المشتركة وانعكاساتها على الاقتصاد العربي.

3- هناك علاقة بين البيئة السياسية لدول مجلس التعاون وتطبيق الضريبة الانتقائية

سابعاً: حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية : اقتصر البحث على تناول الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي تحليلا وتفصيلا لمواد الاتفاقية وما تضمنته من أحكام تنظم ضريبة السلع الانتقائية ونظام ضريبة السلع الانتقائية السعودي ولائحته التنفيذية والتعاميم والقرارات الصادرة والاحكام المنظمة لضريبة السلع الانتقائية بالمملكة العربية السعودية.

الحدود المكانية: تم الاقتصارعلى دراسة الاتفاقية الخليجية الموحدة لضريبة السلع الانتقائية وربطها بنظام ضريبة السلع الانتقائية ولائحته التنفيذية والتعاميم والقرارات التي أصدرتها المملكة لتنظيم ضريبة السلع الانتقائية في المملكة العربية السعودية وتعتبر

تجربة المملكة في فرض ضرائب نوعية كالضريبة الانتقائية موضوع البحث تجربة حديثة حيث أن مثل تلك الضريبة لم يسبق وأن تم فرضها بالمملكة بهذا النظام التخصصي ولم يكن هناك أنظمة أو قوانين متخصصة تنظمها وقد أقامت المملكة منظومة ضريبية حديثة قائمة على التقنيات الحديثة وأنظمة إلكترونية وقامت بربط الجهات ذات الصلة كالجمارك والهيئة العامة للزكاة والدخل وقامت بدمجها في هيئة واحدة فصارت الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك وتعتبر تجربة المملكة من التجارب الملهمة لكثير من الدول الإقليمية والعربية في ادخال منظومات العمل الإلكترونية في العمل الحكومي والخدمات الحكومية من خلال الحكومة الإلكترونية وتقديم جميع الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني ومنها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وتعتبر الضريبة على السلع الانتقائية من الضرائب الحديثة التي تم تطبيقها في المملكة في الآونة الأخيرة وتعتبر أحد مصادر الدخل الهامة للمملكة التي أخذت على عاتقها أن توجد مصادر جديدة متنوعة للدخل لتقليل الاعتماد على الدخل الأساسي وهو النفط بحسب رؤية المملكة 2030 التي وضعتها الحكومة السعودية والتي ستؤثر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً على المملكة التي تحاول الانفتاح على العالم بعد سنوات طويلة من الانغلاق على نفسها منذ تأسيسها فضريبة السلع الانتقائية هي ضريبة تفرض على بعض السلع التي تحددها الدول على بعض السلع التي تمثل ضرراً على صحة الإنسان كمنتجات التبغ والدخان والسكر وغيرها من السلع وتفرضها الدول للحد من تداول تلك السلع داخلها محاولة تقليل استهلاكها والحد من تداولها وكذلك الاستفادة منها بفرض الضريبة عليها لما تمثله تلك السلع من حجم التجارة والتداول العالمي.

الحدود الزمنية : منذ أن صادقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم "م51/" وتاريخ 3 جمادى الأولى 1438 هـ واستنادا إلى الأحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام الضريبة الانتقائية بموجب المرسوم الملكي رقم (م86/) وتاريخ 27 شعبان 1438 هـ "نظام الضريبة الانتقائية"، وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك رقم "9- 1- 17" تاريخ 5 رمضان 1438 هـ "اللائحة التنفيذية"،وبالتالى الفترة الزمنية من 1438حتى 1443هـ ، 2017-2022.

ثامناً: منهج الدراسة:

تعتمد منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلى للإلمام بموضوع الدراسة وتقديم تفصيلات عن أهم جوانبه وهذا باستخدام الأدوات والمراجع ودوريات والمناهج المقاربة بالإضافة إلى الاستعانة بكل من النظرية الواقعية الجديدة في دورمؤسسات التمويل العربية وأداء الاستثمارات فى المنطقة العربية، بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستنباطي من خلال الاعتماد على الأسلوب الكمي،ورسائل علمية فى دولة مصر،يمكننا من تقديم تفسيرات واضحة لإشكالية الدراسة ونتائج سليمة مع التأكيد عليها في الجزء القياسي التحليلي للعلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تربط هذه الدراسة بين نظام ضريبة السلع الانتقائية بالمملكة العربية السعودية ولائحتها التنفيذية وما يتعلق بها ويندرج ضمنها ويوضحها من قرارات أو مبادئ قضائية أو اتفاقيات أو تفسيرات قانونية أو إجراءات أو تعليمات.

تاسعاً : الدراسات السابقة :

1-دراسة فهيم عمر 2023: بعنوان "الآثار الاقتصادية والمالية للضريبة على القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية"[1] تعد الضرائب أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول لإدارة اقتصاداتها ، فبالإضافة لكونها مصدراً هاماً من مصادرالدخل القومى ،فإنها تعتبر أداة فعالة لحفز النمو وتوزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتزايد أهمية الضرائب فى أنها المصدرالأساسي فى تمويل إيرادات الدولة من أجل تغطية نفقاتها واحتياجاتها ،ومعالجة ديونها العامة الداخلية والخارجية .

وقد توصلت الدراسة إلى مراعاة شمولية وعاء الضريبة لتحقيق المستهدف من الإيرادات الضريبية فى جانب الإيرادات بالموازنة العامة للدولة،مع فرض غرامات رادعة للمكلفين الذين يحاولون التهرب من أداء الضريبة.

2-دراسة هيثم محمد شريف 2023: الضريبة الانتقائية في دولة الإمارات العربية المتحدةماهيتها – أهدفها-آثارها "دراسة مقارنة" [2]

السلع الغذائية تتنوع فمنها النافع للجسد ، ومنها الضار للجسد ، مما يستلزم وقفة طبية للتحذير من السلع الضارة بصحة الإنسان،وبيان خطورتها على المدى البعيد والقريب،خاصة وأن العادات الغذائية السيئة كتناول الوجبات السريعة المليئة

---

[1] فهيم عمر، بعنوان "الآثار الاقتصادية والمالية للضريبة على القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية،مجلة الأزهر ، العددالثامن والثلاثون، أكتوبر 2023.

(2) هيثم محمد شريف ، الضريبة الانتقائية في دولة الإمارات العربية المتحدةماهيتها – أهدفها-آثارها "دراسة مقارنة،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 84، يونيو2023.

بالنشويات، وكذلك استهلاك المشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، وازدياد نسبة المدخنين، وقلة الحركة، أسباب أدت إلى الانتشار المفرط للأمراض .

من هنا شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير سياستها المالية وإجراء إصلاح ضريبي شامل وفي ظل منظومة ضريبية منسقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، صدرت مجموعة من التشريعات الضريبية الاتحادية المتنوعة يأتي على رأسها قانون الضريبة الانتقائية،التي تسعى الدولة من خلاله إلى تغيير الأنماط السلوكية الاستهلاكية ، والحد من استهلاك السلع الضارة بصحة الإنسان، ولكن في نفس الوقت هناك مخاوف من إمكانية أن يؤثر هذا الأمرعلى سلوك المنتجين فيعمدوا إلى تخفيض معدل الإنتاج وبالتالي دخول الاقتصاد القومي في حالة من الكساد الاقتصادي.

3- دراسة" عبدالعزيز العنزى 2022"الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005-2015)[1]

اتسمت السياسة الخارجية السعوديةعلي مدارعقودعديدة بثوابت ومبادئ تحكم توجهات سياستها الخارجية,التي تمثلت في عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول,ورفض أي تدخل خارجي في شئونها الداخلية,وحسن الجوار,وتعزيزالعلاقات مع دول الخليج العربي,ودعم العلاقات مع الدول العربية والاسلامية,وعمل تحالفات مع الدول العظمي,والحفاظ علي الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

([1])عبدالعزيزالعنزى،الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005-2015)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، العدد الثانى ، إبريل ،2022.

بيد أن هذه السياسة تغيرت بالتدريج, إذ أن التحديات و المخاطر ازدادت نتيجة للتغيرات الدراماتيكية في ملفات وقضايا إقليمية عديدة في أعقاب ثورات الربيع العربي, مما زاد من تعقيد المشهد السياسي الإقليمي, وإرباك حسابات الدول الإقليمية، وثمة إتجاه يشير إلي أن السياسة الخارجية السعودية تغيرت من سياسة رد الفعل إلي سياسة وقائية بغية مواجهة التحديات والتهديدات التي فرضتها ثورات الربيع العربي، وثمة إتجاه آخر يشير إلي أن السياسة الخارجية السعودية شهدت فحسب تغيرات في أدوات سياستها الخارجية لمواجهة التهديدات الخارجية دون حدوث تغيرات جذرية في المبادئ والتوجهات، لذا تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية السعودية في الفترة التي سبقت ثورات الربيع العربي (2005-2010), والفترة التي اعقبت تلك الثورات (2011-2015), للوقوف علي مدي التغير والاستمرار في هذه السياسة أثناء تلك الفترة.

تهدف هذه الدراسة إلي توضيح السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز الممتدة من 2005 إلي 2015, وأيضاً فحص مدي التغير والاستمرار في تلك السياسة نتيجة للمستجدات الإقليمية والعربية والدولية التي حدثت في أعقاب ثورات الربيع العربي التي فرضت تحديات وتهديدات ضخمة علي أمن المملكة العربية السعودية، لذا سعت المملكة إلي مواجهة هذه التحديات, وإيجاد إقترابات في سياستها الخارجية لكي تواجه هذه التحديات، فعلي مدار العقود الماضية, تميزت السياسة السعودية بأنها سياسة محافظة, تسعي إلي الحفاظ علي الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، بيد أن الفترة التي أعقبت تولي الملك عبد الله شهدت اتجاه نحو إعادة صياغة سياستها الخارجية في محاولة لإيجاد حلول لأزمات المنطقة أو البحث عن موقع جديد لها في منطقة تعج بالتحولات الجيو سياسية, التى لم تتضح معالمها

بعد ،لذا تتركز أهمية هذه الدراسة في رصد السياسة الخارجية السعودية قبل ثورات الربيع العربى وما بعدها لتحديد مدى التغير والاستمرار فى سياستها الخارجية، ومراقبة تحول تلك السياسة لمواجهة الأزمات الإقليمية والدولية.

توصلت الدراسة إلي نتائج عديدة التي كان أبرزها أن الاستمرار كان السمة المميزة للسياسة الخارجية السعودية في فترة ما قبل ثورات الربيع العربي,لكن الاستمرارالذى ميز تلك السياسة لعقود تلاشت بعد ثورات الربيع العربى .

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية: أولاً, الإستمرار كان السمة المميزة للسياسة الخارجية السعودية في فترة ما قبل الربيع العربي، لكن في أعقاب الربيع العربي تغيرت السياسة الخارجية السعودية من سياسة رد الفعل إلي سياسة استباقية، ثانياُ, المصلحة الوطنية هي الهدف الأسمي الذي تسعي السعودية إلي تحقيقه, إذ أن الاستمرار أو التغير في السياسة الخارجية السعودية محكوماً بتحقيق المصلحة الوطنية، ثالثاُ, برغم عدم الاتفاق بين الولايات المتحدة والسعودية حيال دول الربيع العربى، وتوجه الولايات المتحدة صوب آسيا, والتقارب الأمريكي– الإيراني, إلا أن التحالف بينهما ظل ثابتاً بسبب أساس هذا التحالف القوي القائم علي المصالح المتبادلة،وبناءً عليه تميزت السياسة الخارجية بالاستمرارفي مرحلة ما قبل الربيع العربي, وتميزت بالتغيرفي مرحلة ما بعد الربيع العربي, والمصلحة الوطنية كانت المحرك للسياسة الخارجية السعودية الذى يدفعها نحو الاستمرار أو التغير.

4- دراسة مروة محمد عبدالمنعم 2021: بعنوان" الثقافة السياسية والاستقرار السياسى: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (2004-2020)[1]

تشكل الثقافة السياسية جزءاً مهماً من البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه السلوك السياسي، ونجد أن التناسق بين الثقافة السياسية وبنية النِّظام السياسي ضروري لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يهدِّده، وتسعى هذه الدراسة إلى تفسيرعلاقة الثقافة السياسية بالاستقرار السياسى في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتنطلق من مشكلة بحثية تدور حول أنه: بالرغم من توقعات بعض المحللين بظهور حالة من عدم الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات العربية المتحدة بعد وفاة الشيخ زايد آل نهيان فى العام 2004، باعتبار أنه ناظم عقد هذا الاتحاد، والذى تنبأ البعض بانفراطه بعد وفاته، ولكن استمرت حالة الاستقرار السياسى لعوامل متعددة، كان من بينها طبيعة ومكونات الثقافة السياسية السائدة لدى المواطن الإماراتى. وتم تقسيم الدراسة إلى خمس محاور، تناولت؛ مفهوم ومحددات الاستقرار السياسي، مفهوم ومكونات الثقافة السياسية، العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسى، تحليل محددات ومظاهر الاستقرار السياسى، ومن ثم تفسير العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسي فى دولة الإمارات.

توصلت الدراسة إلى أهمية دورالعامل الثقافى في تحقيق الاستقرارالسياسي والحيلولة دون وقوع الاضطرابات السياسية، فقد لعب كلاً من الوعي السياسي والحرية السياسية كمتغيرات ثقافية دوراً مهم في التأثير علي الاستقرار السياسي في الإمارات. ويتضح

[1] مروة محمد عبدالمنعم ، الثقافة السياسية والاستقرار السياسى: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (2004-2020)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة ،العدد الحادى عشر، يوليو 2021.

ذلك فى أنه سواء فى عهد الشيخ زايد أو العهد الراهن وحكم الشيخ خليفة قد استمرت الثقافة السياسية الداعمة لاستقرار النظام السياسى وقد تمثلت أبرز ملامح هذه الثقافة فى رضاء المواطنين عن أداء النظام السياسى فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كأولوية للمواطن.

5-دراسة "شاهيناز العقباوى "2019": بعنوان "السعودية نحو مستقبل أكثر تميزا .. ورؤية مختلفة للبناء"[1]

استطاعت المملكة العربية السعودية خلال فترة زمنية وجيزة، أن تحدث نقلة نوعية في العديد من القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والكثير من المجالات الحياتية، وتمكنت من تسخير كل إمكاناتها وثرواتها لتحقيق عدد من الأهداف التنموية التي حرصت الإدارة الرشيدة المسئولة عن تحريك قطاعات المملكة لتوجيهها التوجية الأمثل للوصول لأفضل مستوى من التنمية وتحقيق أكبر قدر من التقدم علي أرض الواقع، ولذلك فإن رؤية السعودية المستقبلية التي يروج لها في المحافل الدولية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان تحظى باهتمام المجتمع الدولي نظرا للخطى الجادة التي تقوم بها المملكة نحو غد أفضل ومختلف.

وتعد المملكة من أغنى دول العالم، وأكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، كمنتج رائد للنفط وعضو قديم في مجموعة العشرين، ومع نجاح الرؤى والخطط الاقتصادية المستقبلية التى مكنتها من الحفاظ على مكانتها كقوة اقتصادية رئيسة، تفوقت السعودية على العديد من الاقتصاديات المتقدمة مثل كوريا الجنوبية واليابان وفرنسا، وخلال العام

[1] شاهيناز العقباوى ،بعنوان "السعودية نحو مستقبل أكثر تميزا .. ورؤية مختلفة للبناء،المركز العربى الديمقراطى ، 2019.

الماضي سادت حالة من الإيجابية على توقعات المؤسسات الدولية ولاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركات الأبحاث من تحقيق الاقتصاد السعودي نموا ملحوظا في الفترة من 2018 وحتى و2019 عبر الناتج المحلي الإجمالي حيث قام صندوق النقد برفع توقعاته لنمو اقتصاد المملكة العربية السعودية 4 مرات متتالية على مدار العام، متوقعا استمرار وتيرة الصعود، مرجعا ذلك إلى أن المملكة تواصل تحقيق تقدم في تنفيذ برنامجها الإصلاحي الشامل في ظل "رؤية 2030".

6-دراسة أحمد زكى عثمان : (حدود الدور :عاصفة الحزم و دور السعودية فى النظام الإقليمى العربى) [1]

تناول الكاتب التحول الحادث فى المنطقة وسعى السعودية فى أن تكون من يحدد الترتيبات الأمنية فى الإقليم حيث أنه قد طرأت تغيرات فى السياسة الخارجية السعودية التى كانت تتبع نهج (هندسة الصفقات وراء الأبواب المغلقة) ،ولكن بعد عام 2011م أ صبحت تتبع سياسة جديدة لعدم جدوى السياسة القديمة فى مواجهة التوغل الإيرانى فعاصفة الحزم خير مثال على ذلك فالسعودية كانت تعتمد سابقاً على الدعم المالى فى الصراعات التى تكون طرف فيها مثل دعم المملكة المتوكلية فى الستينيات والعاصفة هى بمثابة رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الرياض أصبحت حجر الأساس فى تحديد الترتيبات الأمنية فى الإقليم وذلك نظراً للتفاهمات الإيرانية الأمريكية بشأن

---

[1] أحمد زكى عثمان ،**حدود الدور : عاصفة الحزم و دور السعودية فى النظام الاقليمى العربى**(، المركز العربى للبحوث و الدراسات ،تاريخ النشر 2015/5/28م ، تم الولوج على الموقع يوم 2016/4/26م ، متاح على الرابط التالى/http://www.acrseg.org :

(2) عوض بن ظاهر الحمود ،سياسة المملكة العربية السعودية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1981-2015"،رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة مؤتة ،الأردن، 2016.

البرنامج النووى ،ولكن الهيمنة السعودية تواجهها بعض العقبات مثل :إيران حيث فشلت السعودية من قبل فى تعزيز نفوذها فى العراق ولبنان لصالح إيران ، القيادة المنفردة من قبل السعودية للإقليم لها خطورة كبيرة فهى تعتمد على النزعة الطائفية أى حرب السنة ضد الشيعة ،وهذا سيؤجج الصراعات فى الإقليم،عدم امتلاك السعودية القوة الناعمة ،خطورة الحل العسكرى فالسعودية ليست لديها خبرة طويلة فى استخدامه كما أن هذا الحل غير المأمون للعواقب فمن الممكن أن يؤدى إلى خسائر فادحة للسعودية ومن ثم زيادة النفوذ الإيرانى ، كما أن تصدر مواجهة إيران قضايا النظام الإقليمى يعنى تجاهل القضية الفلسطينية وهذه النقطة ستستخدمها إيران فى حربها الإعلامية.

7-دراسة عوض بن ظاهر الحمود 2016: بعنوان " سياسة المملكة العربية السعودية تجاة دول مجلس التعاون الخليجى "1981-2015" [2]

يستهدف الدراسة مناقشة أبعاد وثوابت السياسة الخارجية السعودية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وانعكاسات هذه السياسة على نشأة مجلس التعاون الخليجي بمختلف مستوياته ومراحله، وأثرها في حماية أمن واستقرار دوله وحماية مصالحها وسيادتها، كما جاءت هذه الدراسة لتناقش وتوضح الدورالسعودي التاريخي من خلال سياسته الخارجية المعتدلة والنشطة في الحفاظ على أمن الخليج العربي وتصديها للمخاطر والتحديات التي تواجهه، ولسبرغور تاريخ مجلس التعاون الخليجي من حيث النشأة والعوامل والدوافع والجهود السعودية الرامية للحفاظ عليه وتطويره بما يخدم مصالح ووحدة واستقرار الدول المنضوية تحت مظلته،عبر تفعيل عوامل الاتفاق وتقوية الروابط المشتركة، وحل الخلافات والابتعاد عن الفرقة والشقاق، من خلال العناية

الحثيثة والمتكاملة بكافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ذات الاهتمام المشترك لأعضاءه الست (المملكة العربية السعودية العربية السعودية، مملكة البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، الكويت، قطر.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : دفعت الروابط والعوامل المشتركة(الاجتماعية، الديمغرافية، الامتداد القبلي، الاقتصادية، الأنظمة السياسية) بين دول الخليج العربي، إلى التفافها وتوحدها للإنضواء تحت مظلة أمنية وسياسية جامعة متمثلة بمجلس التعاون الخليجي، لمواجهة التهديدات والتحديات المتلاحقة على جميع المستويات الإقليمية والدولية.

8- دراسة " فارس رشيد 2008" :بعنوان " التنمية الاقتصادية سياسياً فى الوطن العربى "[1]

إن البيئة السياسية صاحبة القرار التي طالما تضع المحددات أمام الباحث الاقتصادي الذي يمتلك القدرات الخلاقة في دراسة مشكلات المجتمع الاقتصادية ويقترح الحلول المناسبة لها دون أن يمتلك القرار الأخير في التشريع ووضع أفكاره موضع التنفيذ، هي التي تشكل سبباً من أهم اسباب التخلف الاقتصادي.

فهناك مشاكل اقتصادية قد تجتمع أو تنفرد بها البلدان العربية وتساهم بها البيئة السياسية، كانخفاض الإنتاج وعدم كفاءته مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، ووجود ثروات غير المستغلة وفي حالة استغلالها لا تستغل الاستغلال الأمثل،وسوء توزيع الدخل،وكذلك الزيادة الكبيرة في السكان،وضعف التكنولوجيا الصناعية، ومشكلة البطالة، وسيادة الثقافات غير الاقتصادية، وتخلف البنيان الاجتماعي كارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم وتأخر المرأة وظاهرة عمل الأطفال.

ومما يزيد البحث أهمية هو ضعف أوغياب الفلسفة أوالفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي، ويضع اصول وقواعد السياسات الاقتصادية اضافة إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية، وعدم وجود تشريعات اقتصاية قومية نافذة، وغياب الديمقراطية، وقد أدى كل ذلك إلى وجود حالة من التخوف والتحسب بين الدول

[1] فارس رشيد ،التنمية الاقتصادية سياسياً فى الوطن العربى ، كلية الإدارة والاقتصاد،الأكاديمية العربية المفتوحة ، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، الدنمارك ، 2008.

العربية، علاوة على التأثيرات الخارجية التي منعت بعض أصحاب القرارمن أن يكون سيد قراره.

كما نرى أن عدم التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية، ومجموعة الشركات والتعاون الإقليمي، وضعف استخدام اسلوب البحث والتطوير العلمي بسبب إهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية له أثره البالغ على عملية التنمية الاقتصادية العربية، مما تطلب دراسة المشكلة من زاويتها المفعلة لها وهي التأثير السياسي في عملية التنمية الاقتصادية.

9-دراسة عبدالمهدى الشريدة 1995": مجلس التعاون لدول الخليج العربية – آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية[1]

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي أنشئ في 25 مايو/أيار 1981، وذلك في سياق محاور تتوزع على ثلاثة أبواب وخاتمة والباب الأول تعرض في فصوله إلى تصورات القوتين العظميين واستراتيجياتهما تجاه المنطقة العربية وبشكل خاص منطقة الخليج التي سميت بمبادئ نكسون وكارتر وريغن، وربما ستظهر فيما بعد مبادئ بوش ورد مبدأ بريجنيف على هذه المبادئ. كما أنها تتعرض لبعض الأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي العسكري الاقتصادي والاجتماعي على ضوء الصراعات الدائرة على الساحة العربية، وعلى ضوء المتغيرات التي استجدت بانتهاء الحرب الباردة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و"انتهاء الصراع الأمريكي السوفياتي"، والأخطار المحدقة بمنطقة الخليج العربي على وجه

[1] عبدالمهدى الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية – آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية،مكتبة مدبولى ،القاهرة ،1995.

الخصوص نتيجة لتداعيات حرب الخليج، وتطرح كذلك تصورات الأبعاد وعناصر وآليات حماية الأمن القومي العربي محددة ملامح أو نقاط البداية التي يتعين على الأنظمة العربية أن تنطلق منها للحفاظ على الأمن العربي من النظام العالمي الجديد المجهولة صورته والتحديات المستقبلية التي سيواجهها نتيجة الفراغ الموجود سواء قبل حرب العراق مع إيران أو بعد حرب الخليج.

النتائج :

1- الضريبة الانتقائية أحد الوسائل المطلوبة في الوقت الراهن لدورها في توفير موارد تقوم الدولة باستخدمها في تعزيز إيراداتها المالية ولتحقيق أهداف اجتماعية أيضاً مثل الحد من استهلاك السلع الضارة بالصحة العامة وبالبيئة.

2-الضريبة الانتقائية تتسم بغزارة الحصيلة وسهولة التحصيل عبر وعاء سهل التعرف عليه ، وسهولة إدارة نظامها.

3-يتحمل المستهلك النهائي للسلع الضارة الضريبة الانتقائية،اذ يكلف بتحصيل الضريبة المستورد المسجل عند الهيئة الاتحادية للضرائب او المنتج السلعة الضارة)وسيط بين الإدارة الضريبية والمستهلك.

التوصيات

1- ضرورة النص على عقوبة جزائية لجرائم التهرب الضريبي من الضريبة الانتقائية لأنها تشكل اعتداء على المصلحة المالية للدولة، ولا شك أن هذه المصلحة تستحق الحماية الجنائية من خلال النص على عقوبات جزائية محددة حين يتم المساس بها.

2- ضرورة عدم الاعتماد على مسميات السلع وإنما لابد من أن يكون العبرة الحقيقية بمكونات السلع للتحق من خطورتها على الصحة العامة أو البيئة ، ويمكن في حالات معينة اللجوء إلى تحليل المنتج في جهات فنية متخصصة للتعرف على مكوناته وطبيعته.

3- ضرورة النص صراحة على استخدام ايرادات الضريبة الانتقائية في الاعلان عن مخاطر السلع الضارة التبغ ومُنتجاتُه (والرعاية الصحية ، والمنشأت الرياضية، وحماية البيئة).

المراجع

-إبراهيم إبراش, علم الإجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية علي العالم العربي, بيروت: منشورت أي, 2011.

- خالد حامد صالح شنيكات, "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هيئة الأمم المتحدة (1990- 2004)", رسالة دكتوراه غير منشورة, القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 2005.

- نجلاء محمد مرعي, "تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجيةالأمريكية تجاه افريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ", رسالة دكتوراه غير منشورة, القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 2011.

- محمد طه بدوي وآخرون, "مدخل إلي علم العلاقات الدولية", الإسكندرية: دار فاروس العلمية, 2015 . محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998. -

-صبري إسماعيل مقلد, "السياسة الخارجية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية",القاهرة:المكتبة الأكاديمية, 2013.

-أيمن إبراهيم دسوقي, "السلوك التركي تجاه القضايا العربية (1990-1997)", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة.

اللغة الانجليزية:

1.Cnossen, S. and smart , M. (2005)" taxation of tobacco", in Theory and practice of excise taxation ,ed. Sijbren Cnossen. Oxford,.UK.oxford University press

2.M. J. (1991). Is gasoline tax regressive? In tax policy and the Economy, Vol. 5, ed, David F. Bradford. Cambridge MA: MIT press

3.0SIJBREN CNOSSEN(ed.): Theory and Practice of Excise Taxation, Oxford University Press, 2005

4.Adam Gifford, Jr., " Whiskey, Margarine, and Newspapers: A Tale of Three Taxes," in William F. Shughart II, ed., Taxing Choice: The Predatory Politics of Fiscal Discrimination (New Brunswick, NJ: Transaction

Publishers, R utgers—The State University of New Jersey, 1998

5.Arthur B. Laffer: Tobacco Taxation: Theory and Practice, The Laffer Center at the Pacific Research Institute, San Francisco, 2014,

6.Atkinson, A.B. (1977) "Optimal taxation and the direct versus indirect tax controversy, "Canadian Journal of Economics

7.Ayda Yurekli& Joy de Beyer(eds.) Design and Administer Tobacco Taxes Economics of Tobacco Toolkit: World Bank,.

8.Ben J.M. Terra: Excises, in Tax Law Design and Drafting (volume 1; International Monetary Fund: 1996;

9.Cowell. f‹: cheating the Government ‹the Economics of Evasion of the MIT press ‹Cambridge massochysetts .1990 p.10.

10.Hotelling, H. “(1912) ’Edgeworth s. taxation paradox and the nature of supply and demand functions” Journal of Political Economy ,40,pp.557-616. Cited in Hines, 2007- 2, Office of Tax, Policy May 31, 2007.